

تقرير

رضوان عقيل

حسابات بيدر الإنتخابات النيابية عجّلت في إقرارها
السلسلة: تحيي الطبقة المتوسطة والخشية من الضرائب

كانت ولادة سلسلة الرتب والرواتب قيصرية في مجلس النواب في 18 تموز الفائت و19 منه جراء الخلافات السياسية بين الكتل النيابية التي عملت على إقرارها تحت وطأة مطالبة موظفي الإدارات الرسمية والعسكريين بزيادة رواتبهم، بعد مواجهة قاسية مع المصارف والهيئات الاقتصادية التي لبثت تقاقل الى الدقيقة الاخيرة

جاءت مصادقة مجلس النواب على سلسلة الرتب والرواتب عليها بعد طول انتظار، وبعد التوافق على قانون جديد للانتخاب وفق النسبية، الى جملة ملفات وضعتها الحكومة في خانة الانجازات رغم الخلافات في صفوفها. لم يغب هنا هاجس الانتخابات النيابية عن حسابات القوى السياسية والحزاب التي تبذل كل جهودها للفوز باصوات الناخبين الذين ينتظرون سلسلة الرتب والرواتب منذ اعوام، وطغى عليها الطابع السياسي. لم يكن المتفائلون باقرارها، وفي مقدمهم رئيس مجلس النواب نبيه بري، يتوقعون انها ستجتاز عتبة الهيئة العامة بسهولة، ولم تخل من الغام، مع خشية تطيرها واسترداد الحكومة لها بغية درسها من جديد. لذلك حصل اكثر من كباش داخل نادي السلطة، وهو ما ظهر في اليوم

رئيس المجلس: ولدت
السلسلة من خرم الابرة

كباش داخل نادي السلطة سبق اقرار سلسلة الرتب والرواتب.

لا يفارق المؤيدون اقرار السلسلة التخوف من الاجراءات الضريبية والارقام التي ستترتب على خزينة الدولة وموازنتها منعا لانهايار الليرة. يأتي الرد من رئيس المجلس عراب السلسلة بقوله ان المهم انها انجزت، وان الضرائب لن تطاول الفئات الشعبية خلافا لما يجري ترويجه من جهات اطلق عليها وصف "حيتان المال" التي اشاعت ان اقرار السلسلة وفق الارقام التي انتهت اليها ستؤدي الى عدم حصول تقدم في ميزان النمو الاقتصادي. ثمّة مجموعة من النواب لم تؤيد في الاصل اتمام السلسلة بهذه الطريقة، علما ان رؤساء كتلتها عملوا على امرارها. لم تخل المناقشة النيابية من ردود وتحذيرات نارية في اتجاه السلسلة، ابرزها ما ورد على لسان النائب غازي يوسف عند قوله "اسرائيل عجزت عن خراب البلد في حرب تموز، والسلسلة اليوم قادرة على خرابه".

لم تكن معارضة نواب حزب الكتائب على غرار اراء نيابية ممثلة في الحكومة، ولذلك عمل رئيسه النائب سامي الجميل على انتهاز موضوع السلسلة ليوجه سهامه في اتجاه مرمى الحكومة التي لا تظهر فريقا واحدا في اكثر من استحقاق، واستفاد من نقاط ضعفها شعبيا امام المجتمع المدني والرأي العام، وهو يحذر من الانعكاس السلبي للضرائب على المواطنين. ساهم رئيس الحكومة سعد الحريري في انتاج السلسلة مع تشديده الدائم على ضبط الموازنة وانها "محقة، انما لا بد من اتخاذ قرارات مسؤولة. ولا بد من ان يعلم الرأي العام ان 1500 مليار هي بالدين". كان من الواضح ان الرئيس الحريري لم يترك المتقاعد، الا انه لعب على مشاعر الشباب وجذبهم اليه من خلال عدم تحميلهم المزيد من الضرائب، مع ملاحظة ان كتلتهم لم تبد في موقف واحد حيث اعترض الرئيس فؤاد السنيورة على اكثر من بند في السلسلة، لا سيما اعترضه على الدرجات ونظام التقاعد.



النائب ابراهيم كنعان.

مع سلامة المالية العامة
ومكافحة الفساد ووقف
الهدر وضبط الانفاق

لم يأت موقفه هذا غريبا عن مدرسته الاقتصادية والتحذيرات التي اطلقها في هذا الخصوص.

بعد اقرار السلسلة سادت موجة من القلق في صفوف اللبنانيين من اصحاب الدخل المحدود، وهم يخشون من الوقوع في جملة من التداعيات السلبية جراء تطبيق الضرائب المنتظرة وتقليص القدرة الشرائية ورفع الفوائد وارتفاع الاسعار. الامر الذي سيقلص القدرة الشرائية عند المواطنين. يبقى الامر الذي يخافونه هو ارتفاع ارقام الاقساط المدرسية حيث يتبين انها ستزيد بنسبة 27%. كان اللافت عند مناقشة السلسلة ان اصواتا لم تتوقف عن الدعوة الى ضرورة ربط السلسلة باقرار الموازنة. لوحظ ان رئيس الجمهورية ميشال عون كان من اصحاب هذا الرأي وقال "انه كان من الافضل اقرار الموازنة ومن بعدها سلسلة الرتب والرواتب بعد تحديد موارد لتمويلها". لم تكن قوى اخرى بعيدة من هذا الخيار، الا ان الجميع لم يقو على مواجهة الرأي العام والسعي الى تأجيل اقرارها. لذلك وقع الجميع تحت هذا الضغط حيث تمت مواكبة الجلسة بسلسلة من التظاهرات والاعتصامات في ساحة رياض الصلح حيث اصر المتظاهرون على

ايصال اصواتهم الى آذان النواب في القاعة العامة. نشط الاساتذة في تذكير المعنيين بالظلم الذي يلحق بهم منذ تشرين الاول 2015. رافقت الجلسة ايضا تحركات نقابية عدة وحملات ناشطة من المجتمع المدني، فضلا عن تجمعات شبابية من احزاب الكتائب والشيعي اللبناني والوطنيين الاحرار لرفض الضرائب وتأييد وضعها على الاملاك البحرية.

من هنا كان اللافت ان السلسلة لم تطلق بسهولة، وجرى امرارها على قول الرئيس بري من خرم الابرة. ثمّة جهود في هذه العملية كانت للنائب كنعان الذي يستند الى موقف رئيس الجمهورية بان لا توضع مطالب القطاع العام في خانة الضرائب التي لا يؤيدها الناس بطبيعة الحال. ويؤيد في حديث الى "الامن العام" ضرورة "التخفيف عن كاهل المواطنين والمؤسسات من الضرائب والاتجاه نحو الوفر الموجود في الانفاق العام، الامر الذي يريح السلسلة ويؤدي الى تقبل اكبر عدد من اللبنانيين غير المستفيدين لها في الشكل المطلوب". يقول ان رئيس الجمهورية "يتابع الموضوع بكل جدية وتهمه السلسلة مع الحفاظ على السلامة المالية العامة".

يلتقي النائب ياسين جابر مع كنعان على الضرورة التي فرضت اقرار السلسلة وبقية في ملعب المجلس على مدار خمسة اعوام. يقول: "الى غلاء المعيشة القديم استحق غلاء جديد والسلسلة انجاز مهم وهي تعيد احياء الطبقة المتوسطة في البلد. وسيستفيد التجار من السلسلة بسبب القدرة الشرائية. اصبح راتب المواطن اكبر وسيتم وضع مليار دولار في السوق وستتحرك السلسلة القطاع العقاري. مع الاشارة الى ان ثلث العجز يكمن في الكهرباء".

من جهته يعتقد كنعان ان 50% من الحقوق والمطالب المؤجلة من سنوات "تم اقرارها لكن 50% المتبقية تحتاج الى تصحيح كي توضع في الطريق الصحيح ومنع المزايدات بها من بعض الاطراف حيث يتم استغلالها كشعار سياسي. نمضي قدما في عمل لجنة المال والموازنة القائم على تحقيق الوفر واعادة اولويات الانفاق في الدولة. يتلاءم موقف



النائب ياسين جابر.

السلسلة انجاز
مهم وستحرك السوق
العقارية

الرئيس عون في اعطاء المواطنين حقوقهم مع الموقف الذي اطرحه لاستخدام هذا الوفر بعد عمل استمر على مدار ثلاثة اشهر في اللجنة وكان جديا. لمسنا مكامن خلل كبيرة، والنواب من كل الكتل يشهدون على ذلك. ظهر في بند الجمعيات في الموازنة في اثناء درسها انه يساوي 387 مليار ليرة كل سنة؟ ثمّة قسم كبير منها يخص سياسيين. توجد جمعيات عاملة الا انه لا بد من التقشف هنا. هذا الملف وحده يساهم في اطفاء الضريبة على القيمة المضافة وبذلك نحذف 1%. توجد ابنة مؤجرة بـ114 مليار ليرة، وكان يجب ان تكون هذه المكاتب في مجمع واحد للتخلص من كل هذه المبالغ التي تدفع. كل سنة يتم دفع 14 مليار لمشاريع الامم المتحدة. ثمّة برنامج لبرنامج تطوير الالياف الضوئية بقيمة 450 ملياً. هل نحن في الوقت المناسب لتمويل مثل هذا المشروع بليرة. تصل هذه الارقام الى ما يزيد عن الف مليار وحدها كافية لتمويل السلسلة".

يبقى الجدي في رأي كنعان ان السلسلة "تعيش وتكون محضونة في بيتها اضافة الى توفر الجدية في سلامة المالية العامة ومكافحة الفساد ووقف الهدر وضبط الانفاق. المطلوب السير في هذا الاتجاه وان كان قاسيا".